تطور مؤشرات التركز السوقي وأثره على المنافسة في القطاع المصرفي الليبي

د. عادل الكاسح إنبية

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد- جامعة الزيتونة

Adel.A.Enpaya@gmail.com

الملخص

شهد القطاع المصرفي الليبي إصلاحات مصرفية خلال العقد الماضي، كان لها أثرا واضحا في السوق الليبي، فبعد ما يزيد عن الثلاثة عقود من سيطرة خمس مصارف تجارية تملكها الدولة على السوق المصرفي الليبي تبنى مصرف ليبيا المركزي في غرة اللفية الثانية جملة من الخطوات الهامة نحو اصلاح النظام المصرفي، فسمح بتأسيس البنوك الخاصة، ورفع القيود على دخول المصارف الاجنبية، ودخل الشركاء الاستراتيجيون الى السوق الليبية الى غيره من الاصلاحات، بغية تطوير القطاع المصرفي الليبي وتحسين مستويات المنافسة. تهدف هذه الدراسة إلى قياس التركز السوقي وأثره على المنافسة في القطاع المصرفي الليبي قبل وخلال فترة الاصلاحات المصرفية1998-2009 . تنتهج الدراسة المنهج التحليلي باستخدام مؤشر HHI لقياس نسبة التركز على عينة من المصارف العامة والخاصة العاملة في السوق الليبي. وصلت الدراسة الى أن مستويات التركز عالية جدا في السوق المصرفي الليبي، إلا ان ذلك لا يمنع المنافسة بين المصارف العامة والخاصة التي تتطور بوتيرة بطيئة.

الكلمات الدالة: المنافسة المصرفية، القطاع المصرفي الليبي، مؤشرات التركز المصرفي

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي المحرك الرئيسي لتعزيز عجلة الاقتصاد والنهوض به، وهو من أهم القطاعات الاقتصادية وأشدها حساسية وذلك لأهميته في تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فإن وجود نظام مصرفي صحي وفعال له أثر مهم في القيام بوظيفته في جذب الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المثلى، ولهذا أصبحت المصارف تتنافس فيا بينها في تقديم خدماتها المصرفية والهيمنة على اكبر حصة من السوق المصرفي على المستوى المحلي والدولي، خاصة في ظل التطورات التي شهدها القطاع المصرفي من دخول مصارف جديد و عمليات الاندماج والاستحواذ والتحرر المالي، هذا من شأنه دفع بالحكومات الى اجراء اصلاحات مصرفية على مستوى القطاع المصرفي والمالي للدولة لتعزيز المنافسة المحلية والدولية. ان قياس درجة التركز والمنافسة في القطاع المصرفي له تأثير كبير جدا ليس فقط على العملاء، بل وأيضا على ، ادارة المصرف، والمساهمون، حيث ان درجة المنافسة تؤثر في الكفاءة و الأداء و استقرار النظام المصرفي. وتقضي الحكمة التقليدية بأن الزيادة في عدد المؤسسات تؤدي (بشكل عام) الى زيادة درجة المنافسة، وبالتالي يترتب عليها انخفاض التكلفة والى انخفاض ربح تلك المؤسسات، ومن ثم زيادة مستويات الكفاءة (Shaffer,1979). وحيث ان المصارف تعمل في بيئة تنافسية شديدة، فقد أصبح لزاما عليها الاستفادة من التقنيات الحديثة خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانظمة الحاسوبية وادخالها الى زخم تلك المنافسة، الامر الذي ينعكس على هيكل السوق والسلوك والأداء، ويدفع بالبنوك الى تقديم خدمات مصرفية بأسعار تنافسية مبنية على

الطلب والتكلفة، هذه المنافسة تحفز الاقتصاد وتعززه، لذلك اتخذت العديد من الدول سياسات لدعم المنافسة المصرفية والتخصيص الكفؤ للموارد المالية(Gaddam, L., Alkhathlan, Kh & Malik,S 2009).

وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر في المنافسة المصرفية لعل أهمها مستوى التركِز السوقي الذي يرتبط بالمؤسسات المصرفية في السوق، ولعل أهم مقاييسه مؤشر Herfindahl–Hirshman Index (HHI) الشائع استخدامه في العديد من الدراسات التطبيقية، حيث انه يأخذ في الاعتبار جميع المصارف مع اختلاف طبيعة عملها وأحجامها Naym, (Junnatun, 2018). ان فهم درجة المنافسة ودرجة التركز في القطاع المصرفي مهم جدا للبنوك خاصة في عملية التخطيط الاستراتيجي، ومساعدة المصرف في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية للاستفادة من ايجابيات المنافسة (Jacob A.Bikker and Katharina Haaf 2002). و في أدبيات الدراسة توجد وجهتا نظر بخصوص الدور الاقتصادي لتركز السوق والمنافسة للقطاع المصرفي: الأولى تتبنى فرضية قيمة الامتياز Franchise Value Hypothesis والتي تشير الى أن النظام المصرفي يمكن أن يكون أكثر هشاشة وأقل استقرارا بسبب المنافسة العالية في السوق، وانخفاض تركيز السوق. أما الثانية تتبنى الرأي القائم على نموذج نقل المخاطر Risk Shifting Paradigm والذي يفترض أن الاستقرار المالي سيتعزز مع زيادة قدرة القطاع المصرفي على المنافسة (Le, Trung H 2014).

مشكلة الدراسة

شهد القطاع المصرفي الليبي اصلاحات هيكلية وتنظيمية خلال العقد الماضي، فبعد سيطرة المصارف التجارية المملوكة للدولة لمدة تزيد عن ثلاثة عقود على السوق الليبي، تبنى المشرع الليبي قانون المصارف رقم 2005/1 الذي من خلاله رفع القيود على القطاع المصرفي، فسمح بتأسيس البنوك الخاصة، و سمح بحرية تدفق رؤوس الاموال، دخول المصارف الأجنبية للسوق الليبي، وحث المصارف الليبية العاملة بتوسيع قاعدة الملكية لديها، وسمح لها بالدخول في شراكات استراتيجية مع مصارف اجنبية، بالإضافة الى ذلك تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة في السوق الليبي. كل ذلك له أثر كبير في السوق الليبي من حيث زيادة عدد المصارف العاملة وتنوع الخدمات المصرفية وبالتالي اشتدت المنافسة بين المصارف العاملة في السوق الليبي . عليه تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التركز السوقي وأثره على المنافسة في القطاع المصرفي الليبي، وتتبلور مشكلة الدراسة في سؤال وهو ما أثر التركز السوقي على المنافسة المصرفية؟ وهل تأثر بعملية الاصلاحات المصرفية التي تبناها مصرف ليبيا المركزي خلال العقد الماضي؟. ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة هي:

1–ما أثر التركز السوقي على كل من حجم الأصول و حجم الودائع وحجم الائتمان بالسوق الليبي؟

5–ما هو شكل المنافسة بين المصارف العامة والخاصة؟

3–هل تأثر مستوى التركز السوقي للقطاع المصرفي الليبي بعملية الاصلاحات المصرفية؟ وما أثر ذلك على المنافسة المصرفية؟

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع ومن اهتمام الباحث بدراسة وتحليل التركز المصرفي والمنافسة في القطاع المصرفي الليبي خاصة بعد تعدد وتنوع المصارف في السوق الليبي. كما تبرز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

1-هذه الدراسة محاولة أكاديمية لتسليط الضوء على الكفاءة التنافسية وتقييم أثر الحصة السوقية في القطاع المصرفي الليبي.

2-إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات، حيث لوحظ ندرة الدراسات العربية التطبيقية لدراسة التركز والمنافسة في القطاع المصرفي، حيث لوحظ أن أغلب الدراسات أجنبية.

2- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لمدراء البنوك وصانعي القرار والمهتمين بالرقابة على القطاع المصرفي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1- قياس أثر التركز السوقي على المنافسة في القطاع المصرفي.

2-بيان أثر التركز السوقي على هيكل السوق المصرفي الليبي وبيان طبيعة المنافسة السائدة فيه.

3- بيان أثر الاصلاحات المصرفية على مستوى التركز السوقي للقطاع المصرفي وبالتالي شكل المنافسة خلال تلك الفترة

فرضيات الدراسة

1-يتسم السوق الليبي بعدم وجود منافسة قوية، وبالتالي فانه في حالة احتكار تام من المصارف العامة.

2-ارتفاع درجة التركز في القطاع المصرفي لصالح المصارف العامة.

3-درجة المنافسة لن تتأثر تأثرا كبيرا بالإصلاحات المصرفية، على الرغم من دخول بنوك خاصة للسوق الليبي.

المنهجية

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء أدبيات الدراسة لتوضيح أثر التركز السوقي على المنافسة في القطاع المصرفي الليبي، ويتم قياس التركز السوقي بالاعتماد على مؤشرين رئيسيين هما: نسبة التركز CR_k ، ومؤشر Herfindahl-Hirshman Index (HHI) الشائع استخدامهما في العديد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال. سيعتمد الباحث على جمع البيانات والمعلومات اللازمة من مصادر اولية تتمثل في القوائم المالية المنشورة للبنوك خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى المصادر الثانوي المتمثلة في الكتب والمقالات العلمية ونتائج الدراسات والابحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. لذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية بالإضافة الى المقدمة والنتائج والتوصيات: المحور الأول يتضمن الدراسات السابقة والاطار النظري للتركز السوقي والمنافسة المصرفية، بينما المحور الثاني يتناول واقع النظام المصرفي الليبي، اما المحور الثالث يناقش الجانب التطبيقي وهو قياس التركز السوقي والمنافسة في القطاع المصرفي الليبي.

مجتمع الدراسة: تستهدف الدراسة القطاع المصرفي الليبي الذي يتكون من 18 مصرفا تجاريا منها اثنان اسلاميان وخمس مصارف عامة والبقية مصارف يملكها القطاع الخاص.

عينة الدراسة: عينة الدراسة تتكون من مجموعة المصارف الموجودة والتي تتوفر فيها البيانات خلال فترة الدراسة وهي 16 عشر مصرفا منها ستة مصارف عامة (الجمهورية، الأمة، التجاري الوطني، الصحارى، الوحدة، شمال افريقيا)، أحد عشر مصرفا خاصا (التجارة والتنمية، المتحد للتجارة والاستثمار، الإجماع العربي، التجاري العربي، المتوسط، الأمان، الوفاء، السراي، الخليجي الليبي الأول، الواحة).

المدة الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة 1998–2009 وهي 12 سنة تشمل الفترة الزمنية قبل الاصلاحات المصرفية1998–2004 وخلال فترة الاصلاحات 2005–2009 .

الدراسات السابقة:

دراسة التركز السوقي والمنافسة ضرورية للاقتصاد، لأن كليهما (التركز السوقي والمنافسة) تعكس نشاط القطاعات الاقتصادية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تساعد الحكومات في رسم السياسات العامة للاقتصاد(Hennesey, D.A & Lapan, H. 2007). لذلك الباحثين والمهتمين وصانعي القرارات أجروا العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية على التركز السوقي والمنافسة وبالأخص في القطاع المصرفي، لانهما يعكسان متانة ومدى استقرار النظام المصرفي (Nafish, Mohammed; Abdulghafar, Ismail; and Junaina, Muhammad 2016). بعض المؤيدون لنظرية التركز السوقي في القطاع المصرفي يرون أن التركز السوقي مطلوب بحجة ان القطاع المصرفي الذي يهيمن فيه عدد محدود من البنوك الكبير على السوق المصرفي اقل هشاشة وأكثر متانة واسهل في عملية المراقبة وانه يعمل بكفاءة، بينما يرى المعارضون لهذه النظرية ان المنافسة تعزز النظام المصرفي ، تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فهو اقل هشاشة بسبب مفهوم (too Big to fail) ، وأسهل من حيث المراقبة. من هذا المنطبق فان قياس مستويات التركز ودرجة المنافسة في النظام المصرفي مهم جدا. وعلى الرغم من تعدد الدراسات التطبيقية لتقييم التركز السوقي على المنافسة المصرفية، ، والتي أغلبها دراسات لتقييم قطاعات مصرفية لدول أجنبية، إلا أنه لا توجد نتائج متفق عليها لتأييد احدى النظريتين على الاخرى، وبالتالي لابد من اجراء العديد من الدراسات، لا سيما الدراسات التي تهتم بدراسات القطاعات المصرفية للدول العربية. ومن أهم الدراسات التي سيتم الاشارة اليها ما يلي:

1– دراسة (Coccrese, 2002) ، بعوان (**Competition Among Dominant Firms in Concentrated Markets: Evidence from the Italian Banking Industry**) هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين المنافسة والتركز السوقي في عينة من أكبر ثمانية مصارف ايطالية، الدراسة اعتمدت على نموذج محاكاة غير خطي لتقييم النموذج الهيكلي لتقييم سلوك السوق لأكبر المصارف الايطالية خلال الفترة 1988–2000 ، النتائج تشير إلى أنه لا تعارض بين التركز السوقي والمنافسة في السوق المصرفي الايطالي، وهذا يعني ان درجات التركز العالية لا تؤثر على المنافسة.

2–دراسةِ (Armenuhi MKrtchyan, 2005)، بعنوان (**The Evolution of competition in Banking in a transition Economy: an application of the Panzar–Rosse Model to Armenia**) الدراسة هدفت الى تقييم هيكل المنافسة في الصناعة المصرفية الارمينية خلال فترة التحول الى اقتصاد السوق، الدراسة استخدمت نموذج Panzar and Rosse (1987) ، النتائج تشير الى أن انخفاض عدد المصارف في السوق الأرميني زاد من درجة التركز في السوق المصرفي متبوعة بانخفاض في درجة المنافسة وهو ما يدعم نظرية قوى السوق.

3–دراسة (سعيد عبدالرحيم، وآخرون 2006) ، **بعنوان (التركز السوقي والوضع التنافسي في القطاع المصرفي لدول مجلس التعاوني الخليجي العربي**) هذه الدراسة هدفت الى تقييم مستويات التركيز والمنافسة للمصارف في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1993–2002 ، الدراسة اعتمدت على مؤشرين هما: نسبة التركز (CR_K) ومؤشر (HHI)

لقياس قوة الاحتكار، الدراسة خلصت الى نتيجة أهمها ان الدول التي تتسم بالتركز السوقي العالي تعمل في ظروف منافسة احتكارية، بينما الدول ذات التركز السوقي المعتدل فان اسواقها المصرفية تعمل في ظروف اقرب الى المنافسة التامة .

4-دراسة (Claudia G and Barbara Casu, 2006) بعنوان (**Bank Competition, Concentration and Efficiency in the Single European Market**) قيمت اثر زيادة توحيد شروط المنافسة المصرفية في السوق المصرفي في دول الاتحاد الاوروبي على المنافسة والكفاءة على مستوى سوق الاتحاد الاوروبي، اشارت النتائج الى ان درجة التركز ليست بالضرورة مرتبطة بدرجة المنافسة.

5-دراسة (Barbara Casu and Claudia Girardone 2006) ، بعنوان (**Bank Competition, Concentration and Efficiency in the Single European Market**)هدفت هذه الدراسة الى تقييم اثر زيادة الاندماج على المنافسة في بنوك في السوق الاتحاد الأوروبي، الدراسة استخدمت نسبة التركز بالإضافة الى (Panzar-Rosse statistic) ، خلصت الدراسة الى ان درجة التركز ليست بالضرورة متعلقة بدرجة المنافسة.

6-دراسة (Iveta ,2012) ،بعنوان (**Market Power in the Czech Banking Sector**) هدفت الى قياس قوة السوق (المنافسة) في عينة من 15 مصرف في القطاع المصرفي التشيكي خلال الفترة 2000-2010 ، استخدمت الدراسة مؤشر Herfindahl-Hirshman Index (HHI) وتوصلت الى أن العلاقة بين التركز والمنافسة علاقة عكسية، بزيادة التركز انخفضت المنافسة.

7-دراسة (Iuga, 2013)بعوان (Analysis of the Banking System's Concentration in EU Countries) التي هدفت الى قياس درجة التركز المصرفي في دول الاتحاد الأوروبي خلال المدة 2005-2010 ، توصلت الدراسة الى ان درجة التركز في السوق المصرفية الأوروبية ليست مرتفعة بينما درجة المنافسة بين المصارف العاملة في السوق المصرفي الاوروبي مرتفعة.

8-دراسة (Mirzaei and Moore ,2014)، بعنوان (**What are the driving forces of Bank Competition across Different Income Groups of Countries**) قيمت العلاقة بين المنافسة ومجوعة من المحددات احدها مستوى التركز لعينة من 146 دولة مصنفة الى ثلاث مجموعات (الدول المتقدمة، الدول الناشئة، الدول المتقدمة)، حيث اشارت النتائج الى أن الانظمة المصرفية الأكثر تركزا في الدول المتقدمة تعزز المنافسة، الامر الذي لا يؤيد فرضية العلاقة العكسية بين درجة التركز ودرجة المنافسة، وفي المقابل بالنسبة للدول الناشئة فان دخول المصارف الاجنبية في اسواقها له اثر كبير في زيادة درجة المنافسة، وعلى العكس من ذلك في الدول النامية وجد ان التركز يضعف المنافسة.

9-دراسة (Iveta Repkova and Daniel Stavarek ,2014) بعنوان (**Concentration and Competition in the Banking Sector of Turkey)** هدفت الدراسة الى تقدير حالة المنافسة والتركز السوقي لعينة من المصارف التركية خلال الفترة 2002-2010 وهي فترة ما بعد الاصلاح المصرفي التركي، الدراسة اعتمدت

على نسبة التركز و Herfindahl–Hirshman Index (HHI) لقياس المنافسة، الدراسة وجدت ان القطاع المصرفي التركي لا يعمل في بيئة منافسة بل يعمل في جو من الاحتكار.

10–دراسة (Le, Trung H ,2014) بعنوان (**Market Concentration and Competition in Vietnamese Banking Sector**) الدراسة اهتمت بتقييم التركز السوقي والمنافسة لعبنة من المصارف الفيتنامية خلال الفترة 2004–2013 ، الدراسة استخدمت نسبة التركز CR_K ومقياس Herfindahl–Hirshman Index (HHI) لقياس التركز السوقي للقطاع المصرفي، بالإضافة الى قياس المنافسة باستخدام نموذج Panzar– Rosse approach . النتائج تشير الى ان القطاع المصرفي الفيتنامي عالي التركيز، كما أنه يعاني من ظروف احتكار البنوك التجارية، أيضا تشير النتائج إلى أن البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية تتفوق في المنافسة على البنوك المشتركة والبنوك المحلية الاخرى.

11–دراسة بوخلالة وقريشي (2016) بعنوان(تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر) هدفت هذه الدراسة الى قياس درجة التركز السوقي في القطاع المصرفي الجزائري وأثرها على المنافسة المصرفية، شملت الدراسة عينة من 12 مصرفا منها 6 بنوك عامة خلال الفترة 2004–2013 ، توصلت الدراسة الى نتائج اهمها ارتفاع درجة التركز في القطاع المصرفي الجزائري لصالح المصارف الحكومية وهذا يعني انخفاض درجة المنافسة بينها وبين المصارف الخاصة.

12–دراسة (Nafish, Mohammed; Abdulghafar, Ismail; and Junaina, Muhammad ,2016 بعنوان (**Concentration and Competition in Dual Banking Industry: A Structural Approach**) قيمت الدراسة التركز السوقي والمنافسة في النظام المصرفي الماليزي المزدوج (تقليدي– اسلامي) خلال الفترة 1997–2013 ، الدراسة استخدما النموذج الهيكلي لقياس التركز والمنافسة في عينة من المصارف الماليزية النتائج تشير الى ان النظام المزدوج يعمل في ظروف منافسة محتكرة .

13–دراسة أحمد حسين بتال و فيصل غازي الدليمي (2018)، بعنوان (**استعمال مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011–2016)** تناولت هذه الدراسة تقييم المنافسة في القطاع المصرفي العراقية لعينة من 49 مصرفا مختلفا خلال الفترة 2011–2016 منها 6 مصارف حكومية ، 30 مصرف خاص، 13 مصرف خاص اجنبي، اعتمدت الدراسة على مؤشر Herfindahl–Hirshman Index (HHI) وتوصلت الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان ارتفاع درجة التركز كان لصالح المصارف العامة حيث انه بزيادة التركز انخفضت المنافسة، في حين ان المنافسة بين المصارف الخاصة مرتفعة، اما المصارف الخاصة الاسلامية والمصارف الاجنبية، فان المنافسة احتكارية.

14–دراسة (Naym, Hunnatun ,2018 بعنوان (**Competition and Concentration in Banking Sector Evidence from Bangladesh**) الهدف منها كان دراسة سلوك المنافسة ودرجة التركز لعينة من 20 مصرف في بنجلاديش خلال الفترة 2004–2013 . الدراسة استخدمت نموذج Panzar– Rosse لقياس المنافسة

بينما استخدمت مؤشر Herfindahl–Hirshman Index (HHI) لقياس درجة التركز في القطاع المصرفي في بنجلاديش. النتائج تشير الى لا يوجد تركز سوقي مع المنافسة التامة في القطاع المصرفي.

المحور الأول: الاطار النظري للمنافسة المصرفية

مفهوم المنافسة المصرفية: عرف آدم سميث المنافسة بشكل عام على انها عملية تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بشكل امثل من خلال ألية الأسعار لتحقيق الأهداف المرغوبة (Deb, Ashis Taru and Murthy, K.V. Bhanu ,2011).

أما مفهوم المنافسة المصرفية فتعرف بانها قدرة المصرف على انتاج وتقديم خدمات مصرفية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم، وفي نفس الوقت تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي(الصمادي و زريقات و بن شائب، 2013).

كما تعرف ايضا بانه سلوك تسلكه المصارف التي تقدم منتجات مصرفية الهدف منها التنافس في الهيمنة على اكبر حصة من السوق المصرفي للحصول على اكبر عدد ممكن من العملاء (بوخلالة و قرشي، 2016).

أما (أحمد بتال و فيص الدليمي، 2018) عرفا المنافسة المصرفية على انها وجود مجموعة من المصارف التي تقدم خدمات متماثلة او غير متماثلة تتنافس فيما بينها بهدف تحقيق اكبر قدر من الارباح وضمان اكبر حصة من السوق المصرفية، وتنتج عن هذه المنافسة مزايا يتحصل عليها العملاء (بتال و الدليمي ، 2018).

اتجاهات المنافسة المصرفية

يمكن بيان اتجاهات المنافسة المصرفية في النقاط التالية (فريدة، 2008) :-

1-المنافسة بين المؤسسات المصرفية داخل القطاع المصرفي: حيث ان المصارف على مختلف انواعها عامة وخاصة ، تقليدية واسلامية تتنافس في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء باقل تكلفة وبأعلى جودة، وتتنوع المنافسة فيما بينها الى منافسة سعرية ، أي تقديم الخدمات المصرفية باقل سعر وهي اكثر الاساليب فعالية واكثرها شيوعا لجذب العملاء وبالتالي الهيمنة على اكبر حصة سوقية، وعلى الجانب الاخر قد تكون المنافسة غير سعرية تتعلق بتقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية وبطرقية مميزة تجذب العملاء في السوق المصرفي.

2-المنافسة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية: تشتد المنافسة بين المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات التي تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، ومنها شركات التأمين، شركات التمويل، صناديق الاستثمار وغيرها من المؤسسات التي تقوم بدور مشابه للمؤسسات المصرفية، من حيث جذب المدخرات وتنمية الودائع ومنح القروض وتمويل المشروعات، وهو ما يشكل منافسة قوية بينها وبين المؤسسات المصرفية.

نماذج قياس المنافسة المصرفية

في ادبيات الدراسة، هناك نظريتان لقياس المنافسة في القطاع المصرفي: المنهج الهيكلي والمنهج غير الهيكلي (Structural approach and non-structural approach) ، المنهج الهيكلي يهتم بقياس طبيعة المنافسة او سلوك المنافسة من خلال خصائصها الهيكلية مثل التركز السوقي، الحصة السوقية، عدد المؤسسات، وشروط الدخول والخروج من السوق، لذلك هذه النظرية تؤكد العلاقة بين المنافسة وهيكل الصناعة. أما المنهج غير الهيكلي يقيس درجة المنافسة في السوق مباشرة بدون استخدام أي معلومات عن هيكل السوق(Bain, 1951).

فرضية الكفاءة التقليدية (Market Share)

قدم هذه الفرضية (Demsetz, 1973) وهي تفترض ان التباين في كفاءة الوحدات الاقتصادية وتشتتها داخل السوق يترتب عليه عدم مساواة في الحصص السوقية، حيث ان المستويات العليا من الكفاءة ترتبط بحصة سوقية اكبر لعدد محدود من الوحدات الاقتصادية، وهو ما ينتج عنه مستويات مرتفعة من الاداء ومن ثم علاقة ايجابية بين الحصة السوقية والربح، وتقترح هذه الفرضية ان المؤسسات الاكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية وبالتالي تزيد قدرتها على توليد الارباح من خلال تركز الحصة السوقية في عدد محدود من المؤسسات. وهذا عكس ما تفترضه فرضية (SCP) التي تفترض ان الاحتكار يسهم في تحقيق ارباح عالية للمؤسسات المحتكرة.

فرضية الهيكل– السلوك– الأداء (SCP) Structure– Conduct– Performance

المنهج الهيكلي Structural Approach الذي يستند إلى نموذج الهيكل– السلوك–الأداء (Structure–Conduct–Performance SCP) يفترض ان هيكل السوق يؤثر في سلوك المؤسسات في السوق والذي بدوره يعكس أدائهم الاقتصادي. يعتمد هذا المنهج في قياس المنافسة المصرفية على نسبة التركز، كما يهتم بتوضيح العلاقة بين الهيكل والسلوك والأداء، وتفترض هذه النظرية انه عندما يكون التركز منخفض، فان المنافسة قوية، أي ان انخفاض التركز يقود إلى زيادة سلوك المنافسين، بينما العلاقة بين السلوك والأداء تظهر من خلال زيادة السلوك التنافسي الذي يؤدي الى زيادة الاداء (النعيمي، 2014). والشكل (1) يوضح نموذج SCP

الشكل رقم (1) نموذج الهيكل– السلوك– الأداء

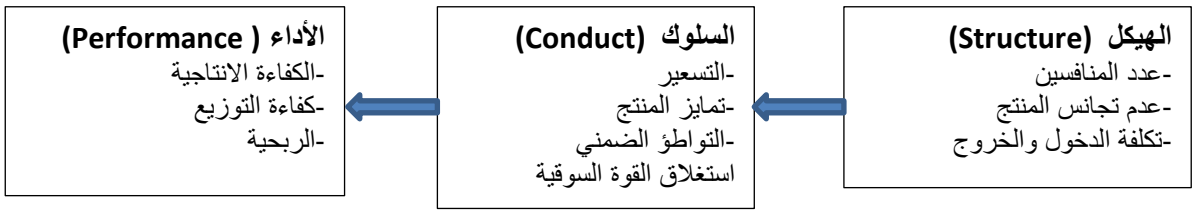

المصدر: Tan Yong (2013), Essay on the analysis of performance and competitive condition in Chinese banking industry, thesis of Doctor, University of Portsmouth, p11

وطبقا الى ما اشار اليه (Bain,1951) ان الاسواق الاكثر تركزا بسبب انخفاض المنافسة تسهم في تحقيق ارباح عالية وهو ما يعرف بالتركز في القطاع المصرفي، ويتكون مصطلح (SCP) من ثلاث أجزاء تلخص هذه النظرية، (1) الهيكل (Structure) وهو يشير الى خصائص هيكل السوق المصرفي من حيث عدد البنوك، وحجم مساهمتها في السوق، (2) السلوك (Conduct) وهو يشير الى سلوك البنك من حيث الخصائص الاقتصادية، ادارة التكاليف، المفاضلة بين العائد والمخاطرة، كفاءة الحجم، سياسة التسعير، (3) الأداء (Performance) وهو يشير الى مستوى اداء البنك الذي يتأثر بكل من هيكل السوق المصرفي وكفاءة الادارة.

خصائص نموذج SCP

يختص نموذج SCP بعدة خصائص يمكن اجمالها فيما يلي(Al-Muharrami, Saeed 2009):

1–النموذج يتضمن مؤشر بمقياس واحد.

2–مؤشر التركز لأي صناعة يفترض ان يكون مستقلا عن حجم الصناعة.

3-مؤشر التركز يفترض انه يزداد إذا ما ارتفعت حصة أي مصرف.

4-في حال قسمة كل المصارف العاملة في السوق على K ، فان الاجزاء المكونة لنسبة التركز يجب ان تنخفض بنسبة ($\frac{1}{K}$).

5- في حال قسمة كل المصارف العاملة في السوق على N، فان مؤشر التركز يجب ان يكون دالة متناقصة لـ N .

6-قيمة المؤشر تكون محصورة بين 0 و 1 .

الحصة السوقية Market Share :

الحصة السوقية هي أداة تقيس التميز بين جميع الوحدات الاقتصادية، وبناء عليه فان جميع المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات المصرفية تسعى ضمن بيئة تنافسية حادة للاستفادة من الفرص المتاحة لجذب اكبر عدد من العملاء والمتمثلة في حصتها السوقية، وبالتالي فان الحصة السوقية تتطلب عملا وجهدا كبيرا من المصارف لزيادتها . وكلما كانت الحصة السوقية كبيرة للمؤسسة ، كلما زاد ولاء العملاء لها وبالتالي فزيادة الحصة السوقية يساهم في زيادة الارباح وبالتالي نمو المؤسسة واستمراراها .

ويعرف الاقتصاديون الحصة السوقية بانها " عملية يتم فيها التقاء قوى العرض مع قوى الطلب لتلك الخدمات او السلع او لرؤوس الأموال في قطاع معين ومحدد" . ولأن البنوك احد اهم القطاعات الاقتصادية العاملة وانها تسعى الى تحقيق الربحية من خلال الحصول على حصة سوقية كبيرة تضمن لها استمراريتها ونموها، فان الحصة السوقية للبنك هي "نسبة أصول أو ودائع او تسهيلات البنك خلال سنة معينة الى مجموع أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع المصارف خلال السنة نفسها ".

طرق واساليب قياس الحصة السوقية

أشار العديد من الباحثين في ادبيات الدراسة الى طرق عديدة لقياس الحصة السوقية للوحدات الاقتصادية لعل أهما ما أشار اليه (Molyneuxm and Forbes, 1995 pp 155-159) وهو قسمة اجمالي تسهيلات المصرف او اصوله او ودائعه على اجمالي تسهيلات او ودائع او اصول جميع المصارف. وبالتالي على المصارف العمل بجد لإيجاد السبل لزيادة الحصة السوقية لها لما لذلك من فائدة لها، وهناك طريقتان شائع استخدامهما في قياس الحصة السوقية وبالتالي تقييم المنافسة هما:

أ-نسبة التركز (CR_K) (Concentration Ratio)

تعرف نسبة التركز المصرفي بانها مجموع الحصص السوقية ممثلة في اجمالي الموجودات، اجمالي الودائع، أو التسهيلات الائتمانية لأكبر ثلاث بنوك في كل دولة(Cetorelli and Nicola 2001) . كما تشير نسبة التركز(CR_K) الى درجة هيمنة عدد من المؤسسات التي تنتمي الى صناعة معينة على السوق، أو انها تبين درجة هيمنة عدد محدود من المؤسسات المصرفية الكبيرة على السوق المصرفي، ويمكن قياس نسبة التركز بالنموذج التالي(Iveta, Repkova 2012) :

$CR_K = \sum_{i=1}^{K} S$ ... ... (1) حيث أن

S_i : الحصة السوقية للمصرف I .

K : العدد الاجمالي للمصارف.

وتتراوح قيم (CR_K) بين 0 ، 1 ، فكلما اقتربت القيمة من الصفر كان عدد المصارف كبير، وإذا اقتربت من الواحد دل على ان عدد المصارف قليل.

ب-مؤشر (HHI) Herfindahl–Hirshman Index

مؤشر (HHI) هو اكثر المؤشرات شيوعا واستخداما في قياس نسبة التركز السوقي، ويعرف بانه مجموع حصة كل مصرف من اجمالي موجودات القطاع المصرفي ، وما يميز هذا المؤشر أنه على عكس مؤشر (CR_K) الذي يأخذ في الحسبان المصارف الكبيرة فقط، انه عند حساب المنافسة يأخذ جميع المصارف في القطاع المصرفي بالكامل، ويتم احتسابه من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لكل البنوك وفق النموذج التالي (Troug, Haytem Ahmed, and Sbia, Rashid ,2015),

حيث أن $HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2$..(2)

S_i : تمثل الحصة السوقية للمصرف I

N : العدد الاجمالي للمصارف

تنحصر قيمة المؤشر بين 0، 1000 وتفسر على النحو التالي:

- إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1000 فانه يشير الى عدم وجود التركز أي ان السوق في حالة منافسة تامة.
- إذا كانت قيمة المؤشر بين (1000–1800) فانه يشير الى تركز معتدل أي ان السوق في حالة منافسة احتكارية.
- إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1800 فانه يشير إلى ان درجة التركز مرتفعة أي ان السوق في حالة احتكار تام.

ويعود السبب الى استخدام مؤشرين لقياس التركز السوقي وهو ما أشارت الى العديد من الدراسات السابقة من أن مقياس (HHI) يلتقط فكرة (SCP) بشكل افضل من مقياس التركز (CR_K) و الذي يعد بدوره هو افضل في تجسيد فكرة قوة السوق (الكور، 2006 و Jeon and Miller, 2006)

المحور الثاني: القطاع المصرفي ليبي

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الخدمية في أي اقتصاد واكثرها حساسية، وتكمن فاعليته في تأثره سلبا او ايجابا بالبنية الهيكلية له ودرجة تنظيمه وصلاحياته وهو ما ينعكس على حجمه ونوعية نشاطه ومكوناته والمنتجات التي يقدمها لعملائه، ولما يقوم به هذا القطاع من جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الافضل. وبالتالي لابد من تسليط الضوء على القطاع المصرفي الليبي الذي شهد اصلاحات مصرفية وتغيرات هيكلية وتطورات مهمة خلال العقدين الأخيرين ، لاسيما بصدور القانون رقم 2015//1 لتنظيم المصارف والرقابة على النقد، والقانون رقم 46 لسنة 2012 المعدل للقانون رقم 2015/1 الذي أضاف فصلا خاصا لتنظم عملية تأسيس المصارف الاسلامية. سمحت هذه القوانين بتأسيس بنوك تقليدية واسلامية خاصة، بالإضافة الى السماح بدخول فروع اجنبية أو الدخول في شراكة استراتيجية مع

بنوك أجنبية بهدف نقل المعرفة والخبرة ودعم وتطوير الخدمات المصرفية، ايضا سمح القانون بتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة وسهل حرية تدفق رؤوس الاموال.

انعكست هذا الاصلاحات في دخول بعض البنوك الليبية في شراكة مع مصارف استراتيجية، وتأسيس مصارف تقليدية خاصة واخرى اسلامية، بالإضافة إلى توسع قاعدة الملكية وتطور المراكز المالية للبنوك الليبية بسبب السياسة النقدية والمصرفية التي اقرها المصرف المركزي ، و أيضا بسبب جهود المصارف الليبية في الرفع من جودة خدماتها المصرفية وتحسين مستوى ادائها من جهة اخرى.

جدول (1) يوضح هيكل الملكية للقطاع المصرفي الليبي حتى نهاية الربع الثالث لسنة 2019 ، يتكون القطاع المصرفي الليبي من 18 مصرف (بما في ذلك وحدة الدينار الليبي للمصرف الليبي الخارجي) ، تقدم خدماتها ومنتجاتها لعملائها من خلال شبك كبيرة من الفروع والوكالات في مختلف مناطق ليبيا، حيث بلغ عدد فروع هذه المصارف 529 فرعا ووكالة مصرفية توظف 19368 موظف. تتوزع كالآتي: خمسة بنوك عامة منها اثنان بالمشارك مع بنوك اجنبية ، اثنا عشر بنك خاص منها اثنان اسلاميان ، خمسة بنوك ملحية خاصة، خمسة بنوك خاصة بالشراكة مع مصارف اجنبية –Joint Venture. وتتنوع ملكية هذه المصرف حسب الجدول ادناه[1].

جدول رقم (1) هيكل الملكية في القطاع المصرفي الليبي

المصرف	نسبة ملكية رأس المال %				
	تاريخ التأسيس	قطاع عام	قطاع خاص	شريك استراتيجي	الاجمالي
مصرف الجمهورية	1969	92.26	9.74	0	%100
المصرف التجاري الوطني	1970	85	15	0	%100
مصرف الوحدة	1970	59	22	19	%100
مصرف شمال افريقيا	2006	82	18	0	%100
مصرف التجارة والتنمية	1996	17	49	34	%100
مصرف الأمان	2003	0	60	40	%100
مصرف الاجماع العربي	2004	0	100	0	%100
مصرف الوفاء	2004	0.72	99.28	0	%100
المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	2007	3	57	40	%100
مصرف السراي	2007	0	100	0	%100
المصرف التجاري العربي	2007	0	100	0	%100
مصرف المتوسط	2006	0	100	0	%100
مصرف الواحة	2006	100	0	0	%100
مصرف الخليجي الاول الليبي	2008	50	0	50	%100
المصرف الليبي الاسلامي	2017	0	100	0	%100
مصرف اليقين الاسلامي	2019	0	100	0	%100

[1] تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، ادارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي.

مصرف النوران	2010	%50	0	%50	%100
وحدة الدينار الليبي	2012	%100	0	0	%100

المصدر: التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد 2012 ،مصرف ليبيا المركزي

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ان بعض المصارف العامة دخلت في مشاركة مع بنوك أجنبية بهدف نقل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا المصرفية وبالتالي تطوير خدماتها داخل السوق الليبي، فنجد ان مصرف الوحدة دخل في شراكة استراتيجية مع البنك العربي الاردني بنسبة 19% ، ومصرف الصحارى دخل في مشاركة مع مصرف بي ان بي باريبا الفرنسي بنسبة 19% ايضا، بينما شارك البنك الاهلي المتحد البحريني المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بنسبة 40%، بينما مصرف اسبيريتو سانتو البرتغالي شارك مصرف الأمان بنسبة 40%، اما مصرف التجارة والتنمية شاركه البنك القطري الوطني بنسبة 49%، و شاركت دولة قطر بنسبة 50% في مصرف النوران (المصرف الليبي القطري)، كما شاركت الامارات بسنبة 50% من مصرف الخليج الليبي الأول(مصرف ليبيا المركزي– الربع الثاني 2016).

إضافة إلى ذلك يوجد بالقطاع المصرفي الليبي أربعة مصارف متخصصة تملكها الدولة تتولى تنمية المشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة في الزراعة والصناعة والاستثمار العقاري وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وهي مصرف التنمية، المصرف الزراعي، مصرف الادخار والاستثمار العقاري، و المصرف الريفي. أما المصرف الليبي الخارجي فهو مصرف حكومي يعمل كمصرف خارجي OFF SHORE ويركز على تقديم خدمات الجملة Whole Sale بالإضافة الى تقديم بعض الخدمات المصرفية بالدينار الليبي من خلال وحدة الدينار الليبي. وأخير يوجد بالسوق الليبي عدد 21 مكتب تمثيل لبنوك اجنبية تعمل وفقا للقانون رقم 20015/1 وتزاول اعمالها وفقا لهذا القانون. ومن خلال البيانات التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي، فان البنوك العامة الأربعة (الجمهورية، الصحارى، الوحدة، التجاري الوطني) تسيطر على ما يزيد عن 80% من السوق الليبي، أما المصرف الخاصة فنظرا لكونها حديثة وصغيرة، لم تستحوذ الى على النسبة المتبقية من السوق الليبي (مصرف ليبيا المركزي– الربع الثالث 2019).

سمات القطاع المصرفي الليبي

1–المصارف الحكومية ما زالت تهيمن على ما يزيد عن 80% في السوق الليبي من حيث الاصول والائتمان والودائع.

2–تقدر اجمالي اصول المصارف الليبية 127.5 مليار دينار، تشكل الاصول السائلة منها 70.7% ، وتشكل القروض والتسهيلات الائتمانية ما نسبته 14.2% من اجمالي الاصول ، ونسبة 18.3% من اجمالي الخصوم الايداعية.

3–يتصف القطاع المصرفي بارتفاع نسبة السيولة لديه، حيث ان نسبة السيولة القانونية المقررة هي 25% من اجمالي الخصوم الايداعية، وتصل نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف الليبية 70.7% الى اجمالي الاصول معظمها ودائع تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الالزامي وشهادات الايداع، اما نسبة القروض الى اجمالي الودائع فتصل نسبتها الى 18.3%، وبالمقابل تصل نسبة الودائع الى اجمالي الاصول 77.7% هذا الامر الذي يشير الى عدم قدرة المصارف الليبية في توظيف هذه الاموال في استثمارات مدرة للأرباح وبالتالي ينعكس سلبا على ربحيتها.

4–معظم توظيفات المصارف على شكل نقود بالخزائن لدى المصارف وأرصدة نقدية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الاخرى حيث بلغت في نهاية الربع الثالث 2019 الى 57 مليار دينار، بسبب تفضيل المصارف للتوظيف في

ادوات عالية السيولة منخفضة المخاطر بالمقارنة مع التوظيفات في القروض والتسهيلات الائتمانية بسبب المخاطر العالية في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الليبية.

4-تشكل الخصول الايداعية للمصارف الليبية حتى نهاية الربع الثالث 2019 ما نسبته 79% من اجمالي الخصوم تشكل الودائع الجارية وتحت الطلب ما نسبته 87% من الخصوم الايداعية بينما ودائع التوفير والودائع لآجل تشكل ما نسبته 0.51% و 12.5% على التوالي.

5-تشكل حقوق المالكية ما نسبته 5% من اجمالي الخصوم حتى نهاية الربع الثالث 2019

6-الملاءة المالية للمصارف الليبية بشكل عام تعد جيدة حيث تراوحت نسبتها ما بين .10.7% و 18.4% خلال الفترة 2012-2019 وهو أعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 1 بسنبة 8%. حتى نهاية الربع الثالث 2019.

7-يتسم القطاع المصرفي الليبي بكثافة مصرفية عالية تفوق المعايير الدولية المتعارف عليه وهي 10000 نسمة لكل فرع كحد أقصى. ومن خلال الجدول رقم (2) الذي يبين التطور في الكثافة المصرفية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 1998-2009 والتي يبين فيها انه خلال الفترة 1998-2005 يوجد بالسوق الليبي 5 بنوك عامة وثلاث مصارف خاصة، وثمانية واربعون مصرف اهليا صغيرا، تقدم خدماتها من خلال شبكة من الفروع تصل الى في المتوسط إلى حوالي 350 فرع، هذه الاعداد تغيرت بالزيادة والنقص خلال فترة الاصلاح 2005-2009 بسبب عمليات الاندماج والاستحواذ ودخول مصارف جديدة. وبقياس نسبة السكان الى عدد البنوك والى عدد الفروع يتبين ان خلال فترة الدراسة قبل عمليات الاصلاح المصرفي تصل نصيب كل بنك من عدد السكان تتراوح بين 85222 زبون الى 96331 زبون أي ان نصيب كل فرع من الفروع يصل الى اكثر بقليل من 14700 زبون لكل فرع خلال السنوات 1998-2002 ثم تنخفض الى 13233 زبون لكل فرع في نهاية 2009 بسبب ارتفع عدد البنوك خلال فترة الاصلاحات المصرفية ، أي انه خلال السنوات قبل عملية الاصلاح توجد سبع فروع تقريبا لكل مائة الف نسمة، وعلى الرغم من تحسن هذه النسبة، إلا أنه لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعايير الدولية. (مصرف ليبيا المركزي- الربع الثالث 2019)

جدول رقم (2) جدول الكثافة المصرفية في السوق المصرفي الليبي خلال الفترة 1998-2009

السنة	عدد البنوك	عدد الفروع	عدد السكان	السكان الى عدد البنوك	السكان الى عدد الفروع	عدد الفروع لكا 100000 نسمة
`1998	54	314	4602012	85222.4	14656	6.8
`1999	54	321	4720012	87407.6	14704	6.8
`2000	54	328	4841038	89648.9	14759	6.8
`2001	54	337	4965167	91947.5	14733	6.8
`2002	54	346	5092479	94305.2	14718	6.8
`2003	56	365	5223056	93268.8	14310	7.0
`2004	57	385	5356980	93982.1	13914	7.2
`2005	57	403	5490905	96331.7	13625	7.3
`2006	37	419	5628178	152112.9	13432	7.4

7.4	13510	339346.0	5768882	427	17	`2007
7.5	13258	394206.9	5913104	446	15	`2008
7.6	13233	404062.1	6060932	458	15	`2009

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة وتقارير مصرف ليبيا المركزي

المحور الثالث: الجانب التطبيقي: تقييم المنافسة في القطاع المصرفي الليبي

عينة ومتغيرات الدراسة

في هذا المحور سيتم قياس المنافسة بين المصارف العاملة في السوق الليبي خلال المدة 1998-2018 ، لعينة مكونة من 16 بنكا تعمل في السوق الليبي، خمس بنوك عامة كبيرة (أصبحت اربعة في سنة 2008 لاندماج مصرف الجمهورية ومصرف الأمة)، وأحد عشر مصرف خاصا بنسبة 100%، او يملك فيه مصرف ليبيا نسبة من راس ماله، مع ملاحظة ان عدد البنوك في العينة غير ثابت بسبب عمليات الاندماج والاستحواذ وخروج ودخول بنوك جديدة، وبناء عليه يمكن تقييم تطور المنافسة قبل بدء عملية الاصلاحات المصرفية 1998-2004 وخلال فترة الاصلاحات المصرفية 2005-2009، وكما تم الاشارة اليه سابقا تتبع الدراسة المنهج الهيكلي لقياس المنافسة المصرفية من خلال مؤشرين اساسيين شائع استعمالها طبقا لهذا المنهج وهما:-

1-**نسبة التركز السوقي (Concentration Ratio CR_K)** هدفت الدراسة الى قياس الحصة السوقية ممثلة في اجمالي الاصول والودائع والتسهيلات الائتمانية لثلاث مجموعات من البنوك مصنفة كالتالي:-

أ- البنوك التي يزيد راس مالها عن 500 مليون دينار وهي بنك واحد C1 .

ب- البنوك التي يتراوح راسمالها ما بين 100 مليون واقل من 500 مليون دينار ليبي وهي ستة بنوك C4 .

ت- البنوك التي يقل راسمالها عن 100 مليون دينار وهي أحد عشر بنكا C11

ولحساب نسبة التركز يمكن استخدام المعادلة رقم (1) المشار اليها أعلاه وهي :-

$$CR_K = \sum_{i=1}^{K} S \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

2-**مؤشر(Herfindahl-Hirshman Index (HHI** سيتم احتساب التركز المصرفي بتربيع حصة المصرف بالنسبة لإجمالي (أصول/الودائع/ الائتمان) القطاع المصرفي الليبي ويتم حسابه طبقا للمعادة رقم (2) المشار اليها اعلاه وهي

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2 \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

سيتم قياس نسبة التركز والمنافسة لعينة من البنوك الليبية العاملة في السوق الليبي وعددها16 بنك خلال الفترة الزمنية قبل وخلال الاصلاحات المصرفية (1998-2009) ، يوجب ملاحظة ذكرت آنفا ان عدد البنوك في القطاع المصرفي الليبي لن يكون متساويا خلال فترات الدراسة بسبب دخول وخروج بنوك من السوق الليبي.

ويتم حساب مؤشر HHI على متغير الحصة السوقية بالنسبة لعينة الدراسة، من حيث:

1- الحصة السوقية من لأصول: بقسمة مجموع اصول البنك الى اجمالي اصول القطاع المصرفي .

2- الحصة السوقية من الودائع: بقسمة مجموع الودائع المصرفية للبنك وتشمل (الودائع تحت الطلب- ودائع التوفير- ودائع لأجل) على اجمالي ودائع القطاع المصرفي.

3- الحصة السوقية من القروض والتسهيلات الائتمانية: بقسم اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الى عملائه الى اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي بالكامل.

مناقشة النتائج

كما سبق الاشارة اليه ان القطاع المصرفي الليبي اتخذ خطوات مهمة وكبيرة في جانب الاصلاح المصرفي وكان لهذه الاصلاحات آثارا سواء من حيث تطور الخدمات المصرفية او تنوع القطاع المصرفي، ومن المهم جدا تقييم آثر الاصلاحات المصرفية على كفاءة المنافسة في السوق الليبي، فمن خلال الجداول (3) يتبين التغير الذي طرأ على نسب التركز في القطاع المصرفي وهو التذبذب الواضح سواء بالانخفاض او الارتفاع خلال فترة ما قبل الاصلاح المصرفي 1998-2004 وخلال فترة الاصلاح المصرفي 2005-2009 ، و باحتساب متوسط ونسبة التغير في التركز المصرفي في حجم الودائع وحجم الاصول وحجم الائتمان للقطاع المصرفي قبل و خلال فترة الاصلاح المصرفي الليبي 1998-2009 يتبين ان السوق الليبي يتميز بدرجة تركيز عالية ويعزى ذلك الى استحواذ كل مصرف من المصارف العامة الكبرى (الجمهورية، الأمة، التجاري الوطني، الصحارى، الوحدة) على حصة الأسد في السوق الليبي وتتراوح هذه النسب بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة، ويمكن بيان ذلك كما يلي:

جدول رقم (3) مقارنة للتركز المصرفي في للمصارف الليبية بشكل منفرد قبل وبعد عملية الاصلاح المصرفي

	التركز المصرفي في الودائع			التركز المصرفي في حجم الاصول			تاتركز المصرفي في حجم الائتمان		
	1998-2004	2005-2009	التغير %	1998-2004	2005-2009	التغير%	1998-2004	2005-2009	التغير %
مصرف الجمهورية	24.3	28.0	15.5	22.07	30.01	36.00	25.39	35.78	40.91
المصرف التجاري الوطني	18.4	13.5	-26.5	21.01	17.31	-17.61	18.89	14.65	-22.46
مصرف الأمة	21.2	19.6	-7.6	17.60	9.36	-46.80	21.08	11.27	-46.54
مصرف الصحارى	13.8	17.1	24.7	16.48	20.57	24.83	18.34	17.65	-3.76
مصرف الوحدة	19.2	14.5	-24.4	19.60	12.85	-34.44	14.48	13.72	-5.26
مصرف شمال أفريقيا	0.000	0.8			2.03		0.85	2.22	162.24
المصرف الخليجي الليبي الأول	0.000	0.0			0.76			0.00	
مصرف التجارة والتنمية	3.2	5.7	79.7	3.12	4.70	50.89	0.66	2.82	328.29
مصرف الأمان		0.012		0.26	0.97				
مصرف الاجماع العربي	0.150	0.395		0.36	0.61		0.01	0.31	
مصرف الوفاء		0.179			0.29			0.49	
مصرف المتوسط		0.116			0.24		0.18	0.33	79.76
مصرف الواحة		0.075			0.79			0.19	
مصرف المتحد للتجارة والاستثمار		0.485			0.60			0.39	
مصرف السراي		0.227			0.21		0.06	0.37	488.26
مصرف التجاري العربي		0.210			0.21		0.05	0.16	191.04

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة

1-نسبة التركز بالنسب لحجم الودائع: مصرف الجمهورية هو أكبر المصارف العامة فيلاحظ انه نسب استحواذه على الودائع في السوق الليبي عالية جدا ، حيث يستحوذ على ما يزيد عن 24% قبل فترة الاصلاحات، وترتفع هذه النسبة خلال فترة الاصلاحات الى 28% بسبب الاندماج مع مصرف الامة أي بنسبة تغير تقدر بـ 15.5%، يليه المصارف العامة الأخرى وهي التجاري الوطني، مصرف الأمة، مصرف الصحارى، مصرف الوحدة، هذه المصارف تسيطر قبل فترة

الاصلاحات على 18.4%، 21.2%، 13.8%، 19.2% على التوالي ، ويلاحظ انه باستثناء مصرف الصحاري، كلها انخفضت خلال فترة الاصلاحات بنسب مختلفة الى 13.5%، 19.6%، 14.5% أي بنسبة 26.5%، 17.6%،24.4% على التوالي ، اما مصرف التجارة والتنمية الخاص الوحيدي الذي يستحوذ على 3.2% قبل فترة الاصلاحات ثم ازدادت هذه النسبة الى 5.7% خلال فترة الاصلاحات بنسبة 79.7%، وباقي المصارف فهي تسيطر على نسبة اقل من 1% من حجم الودائع والموارد الليبية في السوق الليبي.

وبشكل عام، بالنسبة للمصارف الخاصة التي كان عددها قليل قبل بدء عملية الاصلاح المصرفي في 2005 تتراوح نسبة استحواذها على الودائع في السوق الليبي ما بين 0.1% الى ما يقترب من 6%. هذه النسب تشير الى ارتفاع نسبة التركز في حجم الودائع في السوق الليبي في عدد قليل من المصارف وهي العامة.

2-نسبة التركز بالنسبة لحجم الائتمان: من الملاحظ في جدول (3) ان المصارف العامة هي من تستحوذ على السوق الليبي من حيث حجم الائتمان وبالأخص مصرف الجمهورية الذي يستحوذ على ما يقارب 25% من اجمالي حجم الائتمان الممنوح في السوق الليبي قبل الاصلاحات المصرفية، ارتفعت هذه النسبة الى 36% تقريبا خلال فترة الاصلاحات أي بنسبة زيادة قدرها 40.91% . بالسنبة للمصارف العامة الاخرى وهي التجاري الوطني، الامة، الصحارى، الوحدة فهي تسيطر على نسبة اقل في السوق الليبي تتراوح بين 14% و 21% ، وانخفضت هذه النسب خلال فترة الاصلاحات الى ما بين 14% و 17%، أي بنسبة انخفاض تتراوح بين 4% و 47% تقريبيا.

أما المصارف الخاصة فنسبة استحواذها على سوق الائتمان اقل من 1% قبل فترة الاصلاحات الى اقل من 3% خلال فترة الاصلاحات ، وهو أيضا مؤشر غير جيد بالنسبة لكفاءة المنافسة في السوق الليبي.

3-نسبة التركز في حجم الأصول: من خلال جدول رقم (3) يتبين أيضا ان المصارف العامة تستحوذ على الاصول في السوق الليبي من حجم ، وبالأخص مصرف الجمهورية الذي يستحوذ على نسبة تتراوح ما بين 22% قبل الاصلاحات المصرفية ، ترتفع الى ما يزيد قليلا عن 30% خلال فترة الاصلاحات. اما بقية المصارف العامة الاخرى فهي تستحوذ على نسبة ما بين 16% و 21% من حجم الاصول في السوق الليبي، وباستثناء مصرف الصحارى، كلها انخفضت الى نسبة تتراوح ما بين 9% و 21% تقريبا خلال فترة الاصلاحات. اما بالنسبة لباقي المصارف الخاصة، يلاحظ ان حصتها في السوق الليبي اكثر بقليل من 3% قبل فترة الاصلاحات، ارتفعت هذه النسبة الى ما يقارب 5% خلال فترة الاصلاحات.

تقيم الكفاءة التنافسية للقطاع المصرفي الليبي

في هذه الدراسة تم تقسيم القطاع الليبي الى ثلاث مجموعات رئيسية C1 وهي المصارف التي يزيد راس مالها عن 500 مليون دينار ليبي وهو مصرف واحد فقط (مصرف الجمهورية)، المجموعة الثانية C4 وهي المصارف التي يتراوح رأسمالها ما بين 100 مليون – اقل من 500 مليون دينار ليبي وهي المصارف العامة الأربعة (الأمة- الصحارى-الوحدة-التجاري الوطني)، المجموعة الثالثة C11 وهي المصارف التي رأسمالها اقل من 100 مليون دينار ليبي وهي المصارف الخاصة (مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف الإجماع العربي، المصرف التجاري

العربي، مصرف المتوسط، مصرف الأمان، مصرف الوفاء، مصرف السراي، المصرف الخليجي الليبي الأول، مصرف الواحة).

1-التركز السوقي بالنسبة لحجم الأصول: ومن خلال الجداول رقم (4)يلاحظ ان مصرف الجمهورية المجموعة C1 تستحوذ على جل الاصول في القطاع المصرفي الليبي، فتتراوح هذه النسبة من 20.7% الى ان تصل الى 26.91% في سنة 2005 قبل ان تنخفض الى 20.6% في 2007 تم تعاوذ الارتفاع بسب الاندماج مع مصرف الامة فتصل الى 40.69% من اجمالي السوق الليبي ثم تنخفض الى ان تصل الى 38.82% في نهاية 2009 ، أما بالنسبة للمجموعة الثانية C4 تتراوح نسب استحواذها على الاصول المصرفية انخفض من 78% في سنة 1998 الى تقريبا 50% في سنة 2009 ويعزى ذلك الى دخول مصرف أخرى الى السوق الليبي. بالنسبة للمجموعة الثالثة C11 فانه يلاحظ زياد نشاط المصارف الخاصة في ليبيا تطورا ملحوظا تجسد في النمو المتواصل في حجم أصولها وحصصها السوقية ، وان كان طفيفا بالمقارنة مع المصارف العامة، إلا أن ازداد استحواذ المصارف الخاصة على حصتها في السوق الليبي بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة، فارتفعت هذه الزيادة من 1.21% الى ان وصلت 11.61% في سنة 2009 ، وهو ما يعبر عن رغبتها في التوسع في نشاطها.

جدول رقم (4) نسبة التركز في حجم الاصول للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 1998-2009

حجم الاصول	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	98-04	5--09
C1	20.70	21.10	21.12	21.71	22.19	22.92	24.72	26.91	23.03	20.60	40.69	38.82	22.07	30.01
C4	78.09	77.01	75.61	74.79	74.29	72.69	70.36	66.37	66.61	68.68	49.24	49.58	74.69	60.10
C11	1.21	1.89	3.27	3.49	3.52	4.39	4.92	6.72	10.36	10.72	10.07	11.61	3.24	9.89

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى التقارير المالية لعينة الدراسة

2-التركز السوقي في حجم الودائع: من خلال الجدول 5 يتبين هيمنة مصرف الجمهورية (مجموعة C1) ايضا على حصة الأسد في السوق الليبي بالنسبة لجذب المدخرات وتجميع الموارد المالية خاصة بعد اندماجه مع مصرف الامة حيث يتبين ان يهيمن على ما يزيد عن 40% من اجمالي الموارد المالية في السوق الليبي. ويبين الجدول ان اعلى مستوى من التركز وصل اليه السوق الليبي كان في سنة 2008 ثم انخفض قليلا في السنة التي تليها الى 36.68% ، أما أدنى مستوى له كان في سنة 1999 بنسبة 22.19 % ، اما بالنسبة للمصارف العامة الاربعة التي تمثل المجموعة C4 فهي تسيطر في مجموعها على ما يزيد عن 74 % في سنة 2000 وهي اعلى مستوى لها الى ان انخفضت الى ادنى مستوى لها في سنة 2009 بنسبة 50.5% مما يعني تأثرها بدخول منافسين جدد وهي المصارف الخاصة. وبالإشارة الى المجموعة الثالثة التي تمثل المجموعة C11 وتضم البنوك الخاصة فان نسبة حصتها في السوق الليبي تعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع المجموعتين السابقتين حيث ان أدنى مستوى لها كان في 1998 بنسبة 1.56% ثم ارتفعت تدريجيا بزيادة عدد البنوك الخاصة وجذبها للمزيد من الموارد في السوق الليبي الى ان وصلت الى اعلى مستوى لها في سنة 2009 بنسبة 9.82% من الحصة السوقية للودائع.

جدول (5) نسبة التركز في حجم الودائع للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 1998–2009

جدم الودائع	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	98–04	5––09
C1	25.45	22.19	22.64	23.32	25.13	24.57	26.62	30.76	25.34	22.71	40.21	39.68	24.28	28.05
C4	72.99	75.89	74.62	73.05	71.13	70.95	68.97	63.21	66.30	68.18	51.14	50.50	72.51	59.86
C11	1.56	1.92	2.74	3.63	3.74	4.48	4.41	6.04	8.36	9.12	8.65	9.82	3.21	8.40

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى التقارير المالية لعينة الدراسة

3–نسبة التركز في حجم الائتمان:

الجدول رقم (6) يبين نسب التركز في حجم الائتمان التي تمنحه المصارف الليبية لعملائها في السوق الليبي ويشير الى ان مصرف الجمهورية مرة أخرى (المجموعة C1) هو من يهيمن على السوق الليبي، حيث تتراوح نسبة الائتمان الذي يمنحه وحده ما بين 24.61% في سنة 2000 و 49.52% في سنة 2009 وهو اعلى مستوى له بعد الاندماج مع مصرف الامة في 2007 ، اما بالنسبة للبنوك العامة الاربعة (المجموعة C4) فتتراوح حصتها في سوق الائتمان في ليبيا بين 40.44% في سنة 2009 ونسبة 73.55% اعلى مستوى لها في سنة 1998، أي أن نسبة سيطرت البنوك العامة الاربعة انخفضت تدريجيا لا سيما خلال فترة الاصلاح المصرفي ويعزى ذلك إلى دخول مصارف خاصة حتى وان كانت صغيرة الا انها تنافسها في السوق الليبي، أما المجموعة C11 فان حصتها السوقية من حجم الائتمان ارتفعت من 0.46% في سنة 1998 الى ما يزيد عن 10% في سنة 2009 مما يعني دخولها على خط المنافسة في السوق الليبي مع المصارف الحكومية في تقديم خدماتها وتشغيل اموالها وبالتالي تمويل المشروعات المختلفة في السوق الليبي.

جدول (6) نسبة التركز في حجم الائتمان للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 1998–2009

حجم الائتمان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	98–04	5––09
C1	25.99	25.55	24.61	25.17	25.69	23.79	26.95	30.00	27.24	28.35	43.80	49.52	25.39	35.78
C4	73.55	73.42	73.34	72.75	71.87	73.97	70.69	67.02	68.98	62.78	47.25	40.44	72.80	57.29
C11	0.46	1.03	2.04	2.09	2.44	2.24	2.36	2.98	3.78	8.87	8.96	10.04	1.81	6.93

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة

تشير المؤشرات السابقة بشكل عام الى سيطرة المصارف العامة على السوق الليبي بالنسبة الى حجم الاصول وحجم الودائع والموارد المالية وكذلك حجم الائتمان، كما تشير هذه المشرات ايضا الى التطور المستمر في نشاط المصارف الخاصة على تحسن وضع المنافسة على مستوى القطاع المصرفي وان كانت بوتيرة بطيئة ، وهذا يدل على ان التركزات العالية التي يشهدها القطاع المصرفي الليبي قد لا تشكل عائقا لوجود المنافسة.

أثر الاصلاح المصرفي على الكفاءة التنافسية للقطاع المصرفي الليبي

من خلال الجداول 4،5،6 يتبين أنه بمقارنة نسب التركز قبل فترة الاصلاحات المصرفية 1998–2004 وخلال فترة الاصلاحات 2005–2009 ، ان الاخيرة كان لها الاثر الملموس على السوق الليبي، وان كان ليس بالكبير والمؤثر الا

ان مؤشر نسبة التركز يشير الى ان كلا من مصرف الجمهورية والمصارف الخاصة تأثرت ايجابا بالإصلاحات المصرفية، بينما المصارف العامة الاربعة تأثرت سلبا ويرجع ذلك لسببين الأول: اندماج مصرف الجمهورية مع مصرف الامة، الثاني: ظهور مصارف خاصة جديدة خلال فترة الدراسة بدأت تقدم خدماتها في السوق الليبي واصبحت تنافس المصارف العامة الربعة وهو ما اثر على الاخيرة سلبا.

1-حجم الأصول : يتبين انه باستثناء المصارف الآربعة العامة والمتمثلة في المجموعة الثانية C4 ، فان كلا من المجموعتين الاخريين C1 (مصرف الجمهورية) والمصارف الخاصة مجموعة C11 تأثرت ايجابا بالإصلاحات المصرفية فارتفعت نسبة التركز في كل منها من 22.07%، 3.24% على التوالي الى 30.01% ، 9.89 % على التوالي . أما بخصوص المصارف الحكومية الأربعة الممثلة في المجموعة C4 انخفضت نسبة التركز في حجم الودائع من 74.69% الى 60.1% . ويرجع ذلك بالنسبة لمصرف الجمهورية بسبب اندماجه مع مصرف الامة وأيضا الى زيادة عدد المصارف الخاصة وتقديم خدمات مصرفية منافسة للمصارف العامة الذي أدى الى ارتفاع حصصها السوقية من حجم الاصول، اما بالنسبة للمصارف العامة الاربعة فبطبيعة الحال وبسبب دخول البنوك الخاصة فان حصصها السوقية بدأت تنخفض خلال فترة الاصلاحات المصرفية.

2-حجم الودائع: على نفس النسق فان مصرف الجمهورية الممثل في المجموعة C1 والمصارف الخاصة الممثلة في المجموعة C11 ارتفعت خلال فترة الاصلاح المصرفي من 24.28%، 3.21% الى28.05% ، 8.40% على التوالي. اما مصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية ومصرف الوحدة ومصرف الامة والممثلة في المجموعة C4 انخفضت خلال فترة الاصلاح من 72.51% الى 59.86% .

3-حجم الائتمان: مرة أخرى مصرف الجمهورية الممثل في المجموعة C1 والمصارف الخاصة الممثلة في المجموعة C11 ارتفعت خلال فترة الاصلاح المصرفي من 25.39%، 1.81% الى 35.78%، 6.93% على التوالي . اما مصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية ومصرف الوحدة ومصرف الامة والممثلة في المجموعة C4 انخفضت خلال فترة الاصلاح من 72.51% الى 59.86% .

مناقشة النتائج باستخدام مؤشر Herfindahl-Hirshman Index (HHI)

جدول 7 الكفاءة التنافسية حسب مؤشر HHI للقطاع المصرفي الليبي بالنسبة لحجم الاصول- الودائع- الائتمان

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	98-04	5--09
احجم الأصول	1972.6	1947.8	1900.2	1891.0	1887.5	1888.4	1899.1	1903.8	1722.5	1707.0	2584.1	2364.9	1903.8	1905.6
حجم الودائع	2340.3	1946.4	1922.4	1895.0	1915.9	1923.9	1970.8	2030.6	1821.8	1777.9	2639.2	2464.8	1943.9	1891.5
حجم الائتمان	2131.4	2048.4	1973.0	1977.8	1965.9	1988.3	1991.5	2062.1	1954.7	1821.7	2700.7	3032.6	1993.6	2135.5

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى القارير المالية للمصارف عينة الدراسة

أولا تقييم الكفاءة التنافسية باستخدام Herfindahl-Hirshman Index (HHI)

من خلال الجداول 7 التي توضح قيمة المؤشر حسب حجم الودائع ، حجم الائتمان، وحجم الاصول، يتبين ان نسبة التركز عالية في القطاع المصرفي الليبية للمؤشرات الثلاثة، حيث انها تفوق القيمة المعيارية للمؤشر 1800 نقطة، وهو ما يشير الى احتكار قلة قليلة من المصارف العامة للسوق الليبي، أي انه في حالة احتكار تام ولا توجد منافسة قوية في السوق الليبي الذي تسيطر عليه خمس مصارف عامة تملكها الدولة. وبشكل عام ومن خلال الجدول المشار اليها والتي تبين نتائج تقييم القطاع المصرفي باستخدام مؤشر HHI خلال فترة الدراسة ، ان درجة المنافسة تتراوح بين ما يزيد عن 1900 نقطة و 3032 نقطة خلال فترة الدراسة، أي ان القطاع المصرفي الليبي يعاني من احتكار تام.

1-مؤشر HHI بالنسبة لحجم الأصول: جدول رقم 7 يبين أنه وعلى الرغم من ان قيمة المؤشر كبيرة وتشير الى احتكار تام إلا انه انخفض تدريجيا خلال السنوات 1998-2007 من 1972.6 نقطة الى 1707 نقطة قبل ان يعاود الارتفاع بقوة في سنة 2008 ويصل الى 2584.1 نقطة في 2008 بسبب الاندماج ما بين مصرف الجمهورية ومصرف الامة **الذي** اصبح يمتلك فروع كثير منتشرة في جميع مدن ليبيا تقريبا وامتلاكه حصص سوقية كبيرة بسبب ارتفاع موجوداته. وان قيمة المؤشر حسب حجم الاصول وصل الى اعلى مستوياته في سنة 2008 بـ 2584.1 نقطة ، ام ادنى مستوياته وصل اليها في سنة 2003. بـ 1888.4 نقطة.

2-مؤشر HHI بالنسبة لحجم الودائع: من خلال جدول 7 يتبين ان أعلى نقطة وصل اليها المؤشر كانت في 2639.2 في سنة 2008 ، بالمقابل فان ادنى مستوى وصل اليه هو 1821.8 في سنة 2006 ، وبشكل عام يعتبر مؤشر HHI بالنسبة لحجم الودائع كبير جدا بسبب تفوقه على المعيار المحدد له وهو 1800 نقطة وهذا ما يشير الى ان سوق الودائع خلال فترة الدراسة يشهد نوع من الاحتكار مما يعني ان البنوك العامة خلال تلك الفترة تهيمن على جميع الموارد المالية في السوق الليبي ولا يوجد أي نوع من المنافسة فيما بينها.

3-مؤشر HHI بالنسبة لحجم الائتمان: ان قيمة هذا المؤشر بالنسبة لحجم الائتمان مرتفعة جدا بشكل عام حيث انها تفوق القيم المعيارية للمؤشر أيضا وهو 1800 نقطة مما يعني ان السوق الليبي في احتكار تام، كما انه خلال فترة الدراسة تفاوتت قيم المؤشر بين الانخفاض والارتفاع قليلا، فوصلت الى اعلى مستوى لها في سنة 2008 بقيمة 2700.7 نقطة، بينما وصلت الى ادنى مستوى لها في سنة 2007 بقيمة 1821.7 وهو ما يعبر عن الاحتكار التام في السوق الليبي للمصارف العامة واصبحت المهيمن الوحيد الذي يقدم التمويل لجميع الزبائن في السوق الليبي. أي ان السوق الليبي خلال فترة الدراسة كان عالي التركيز أي يتميز بظروف احتكارية عالية.

أثر الاصلاح المصرفي على الكفاءة التنافسية للقطاع المصرفي الليبي باستخدام مؤشر HHI

اجمالا ومن الجدول رقم (7) يمكن ملاحظة ان المؤشر ارتفع خلال فترة الاصلاحات 2005-2009 بالمقارنة مع الفترة قبل فترة الاصلاحات. هذه القيم تشير الى احتكار المصارف الحكومية للسوق الليبي من حيث حجم الودائع قيمة الاصول وحجم الائتمان أي انها تمتلك شبكة فروع كبيرة تقدم من خلالها الخدمات المصرفية لشرائح مختلفة من الزبائن والعملاء من فئة الافراد والشركات تتعامل مع المصارف الحكومية اما بسبب ارتفاع درجات الامان لديها كونها مضمونة من الحكومة ، او بسبب ارتباط هؤلاء العملاء بالتزامات مالية سابقة تحول دون تعاملهم بالبنوك الخاصة ، ويرجح الباحث

السبب الأخير كون ان القطاع العام معروف بتقديمه خدمات ليست ذات جودة عالية بالمقارنة مع البنوك الخاصة وهو ما يفسر ارتفاع قيمة المؤشر تدريجيا.

من خلال الجدول رقم 7 يتبين انه باستثناء قيمة المؤشر بالنسبة لحجم الودائع الذي انخفض قليلا خلال فترة الاصلاحات المصرفية من 1943.9 درجة قبل فترة الاصلاحات الى 1891.5 درجة خلال فترة الاصلاحات، فان مؤشر حجم الاصول وحجم الائتمان ارتفع خلال فترة الاصلاحات من 1903.8، 1993.6 قبل فترة الاصلاحات الى 1905.6، 2135.5 خلال فترة الاصلاحات، هذه النتائج تشير الى ان السوق الليبي يتصف بدرجة احتكار تامة حيث تسيطر عليه البنوك العامة وهو ما يؤثر سلبا على توجيه الموارد المالية وتشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة. أما من حيث بيان أثر الاصلاحات المصرفية على القطاع المصرفي حسب الملكية فمن خلال جدول رقم 10 يتبين انه قيمة المؤشر لكل من حجم الائتمان وحجم صول وحجم الودائع قد انخفض للبنوك العامة من 9641.6، 9362.1، 9368.4 قبل فترة الاصلاحات الى 8972.5، 8184.1، 8637.9 نقطة على التوالي خلال فترة الاصلاحات وهو ما يشير الى تأثرها قليلا بسبب دخول بنوك جديدة تنافسها في السوق الليبي، وما يؤيد ذلك هو ارتفاع قيمة المؤشر بالنسبة للبنوك الخاصة من 3.3، 10.5، 10.3 قبل الاصلاحات الى 27.8، 68.3، 49.8 نقطة خلال فترة الاصلاحات.

مما سبق يتبين ان المنافسة بين المصارف العامة والخاصة هي احتكارية لصالح المصارف العامة كونها تمتلكها الدولة ومضمونة من الحكومة، فضلا عن ارتفاع قيمة موجوداتها بالمقارنة مع المصارف الخاصة، وانها تمتلك شبكة كبيرة من الفروع تقدم خدماتها في السوق الليبية لمدة تزيد عن الثلاثة عقود.

الملكية وكفاءة المنافسة حسب مؤشر HHI :

من خلال الجداول رقم 8 الذي يقارن بين دراجات المنافسة حسب مؤشر **HHI** حسب طبيعة الملكية، حيث قسم القطاع المصرفي بشكل عام الى قطاع عام وقطاع خاص، وتبين من خلال النتائج ان مساهمة البنوك الخاصة في السوق الليبي ضعيفة جدا ، وان القطاع العام يسيطر بشكل تام على السوق الليبي حسب حجم الاصول ، حجم الائتمان، وحجم الودائع خاصة الفترة قبل بدء عملية الاصلاحات المصرفية، فانخفض قيمة المؤشر للبنوك العامة من 9908.2 ، 9759.1 ،9691.1 على التوالي في سنة 1998 الى 8647.9، 7813.6، 8479.0 في سنة 2009 على التوالي ، كما انه من الملاحظ انه على الرغم من ضعف مساهمة البنوك الخاصة في الاقتصاد الليبي إلا انه من خلال هذه الجداول أن دراجات التركز في القطاع الخاص بدأت ترتفع تدريجيا وخاصة خلال فترة الاصلاحات المصرفية وهو مؤشر جيد على نجاح المصارف الخاصة في استقطاع حصتها من السوق الليبي. فارتفعت من 0.2، 1.5، 2.4 في سنة 1998 على التوالي الى 49.1، 91.0، 62.7 في سنة 2009 على التوالي .

وبالمقارنة لتقييم الاثر قبل وخلال فترة الاصلاحات يلاحظ من هذه الجداول جليا ان الأثر كان ايجابيا نوعا ما بالنسبة للمصارف الخاصة فارتفع حجم الائتمان وحجم الاصول وحجم الودائع للبنوك الخاصة من 3.3، 10.5، 10.3 نقطة قبل بدء عملية الاصلاحات 1998–2004 وهي قيم ضعيفة جدا الى 27.8، 68.3، 49.8 نقطة خلال فترة الاصلاحات، أي انه دخول وتأسيس مصارف خاصة جديدة في السوق الليبي اثر في الكفاءة التنافسية لها واصبحت تنافس البنوك العامة في السوق الليبي.

جدول (8) قيمة مؤشر **Herfindahl–Hirshman Index (HHI)** للمصارف الليبية خلال فترة الدراسة حسب الملكية

الائتمان	`1998	`1999	`2000	`2001	`2002	`2003	`2004	`2005	`2006	`2007	`2008	`2009	98-04	5--09
البنوك العامة	9908.2	9795.8	9595.4	9587.2	9517.3	9557.2	9533.9	9413.2	9257.8	8765.8	8790.3	8647.9	9641.6	8972.5
البنوك الخاصة	0.2	1.1	4.2	4.4	6.0	5.0	5.6	8.9	14.3	40.6	39.0	49.1	3.3	27.8
الاصول														
البنوك العامة	9759.1	9625.9	9355.8	9314.0	9308.0	9141.5	9040.8	8701.9	8035.1	7970.9	8415.2	7813.6	9362.1	8184.1
البنوك الخاصة	1.5	3.6	10.7	12.2	12.4	19.3	24.2	45.1	68.3	73.1	68.3	91.0	10.5	68.3
الودائع														
البنوك العامة	9691.1	9620.1	9460.3	9287.7	9266.5	9124.3	9136.6	8829.0	8689.3	8559.0	8635.3	8479.0	9368.4	8637.9
البنوك الخاصة	2.4	3.7	7.5	13.2	14.0	20.1	19.5	36.4	46.0	56.0	50.0	62.7	10.3	49.8

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة

النتائج والتوصيات

أولا النتائج:-

تلعب المنافسة دورا هاما وبارزا في تحسين أداء القطاع المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للمصارف ، وتتأثر درجة المنافسة المصرفية بمجموعة من العوامل لعل أهمها مستوى التركز السائد في السوق. هدفت هذه الدراسة الى قياس التركيز في القطاع المصرفي الليبي باستخدام مؤشري نسبة التركز و HHI وتحليل مدى تأثير قيم هذه المؤشرات على المنافسة بين المصارف العامة والخاصة ، وأيضا أثر الاصلاحات المصرفية على شكل المنافسة في السوق الليبي وقد تبين من نتائج التحليل ما يلي:-

1-يتميز القطاع المصرفي الليبي بمستويات تركيز عالية وبالتالي فان القطاع المصرفي يعمل في بيئة احتكارية تامة.

2-على الرغم من سيطرة المصارف العامة على السوق الليبي، فان المصارف الخاصة تنمو وتتطور بشكل مستمر وان كان بوتيرة بطيئة ، وهذا من شأنه ان يعمل على تحسن وضع المنافسة على مستوى القطاع المصرفي ، وهذا يدل على ان التركزات العالية التي يشهدها القطاع المصرفي الليبي قد لا تشكل عائقا لوجود المنافسة.

3-تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات الأجنبية مثل دراسة (Coccrese, 2002)، Iveta Repkova (and Daniel Stavarek ,2014) ، (Trung H ,2014)، وبعض الدراسات العربية مثل دراسة بوخلالة وقريشي (2016)، بتال و الدليمي (2018)، كل هذه الدراسات تثبت ان الأسواق التي اجريت فيها عالية التركيز وان القطاع العام يسيطر على الاسواق، إلا ان درجة المنافسة تتزايد بشكل مستمر بعد دخول المصارف الخاصة.

4-من خلال مقارنة قيمة مؤشرات المنافسة قبل فترة الاصلاح المصرفي وخلال الاصلاح المصرفي، يتبين انه على الرغم من الاصلاحات المصرفية التي سمحت بدخول مصارف خاصة للسوق الليبي، الا ان تأثرها بالإصلاحات ضعيف جدا،

ويتبين ان قيمة المؤشرات انخفضت خلال فترة الاصلاحات بالمقارنة مع الفترة قبل الاصلاحات أي نسب التركزات العالية ليست عائقا اما المنافسة وهو ما يتفق مع دراسة (Coccrese, 2002) ودراسة (Iveta Repkova and Daniel Stavarek ,2014) .

5-يلاحظ وجود اثر ايجابي بالنسبة للمصارف الخاصة خلال فترة الاصلاحات حيث ارتفعت قيمة مؤشرات المنافسة لها خلال فترة الاصلاحات وعلى الرغم من ذلك ما تزال ضعيفة.

ثانيا التوصيات

1-لابد للمصارف الخاصة من تطوير خدماتها حتى تتغلب على هيمنة المصارف العامة على السوق الليبي.

2-يجب على الدولة ان تزيد من ثقة المصارف الخاصة في السوق الليبي بنقل حسابات مؤسساتها وشركاتها التابعة لها لهذه المصارف حتى تزيد من ثقة الزبائن لها.

3-يجب تشجيع القطاع الخاص المصرفي ويجب العمل على تنويعه الى مصارف تقليدية ومصارف اسلامية ومصارف استثمار.

4-الدراسة كانت للفترة 1998-2009 وهي الفترة المتوفرة للبيانات المصرفية وقبل احداث الثورة ولذلك نوصي بتحديث الدراسة لتشمل الفترة من 2010-2020 وهي فترة كفيلة بتقييم الكفاءة التنافسية بتنوع ملكية المصارف وتنوعها.

المراجع باللغة العربية

النعيمي، زهراء احمد محمد توفيق، (2104)، تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية، دراسة في عينة من الاسواق المصرفية العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

الكور، عزالدين مصطفى،(2006)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، عمان

بتال، احمد حسن؛ الدليمي، فيصل غازي فيصل(2018)، استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد/مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ المجلد 4، العدد 44، ج2018/1 .

بوخلالة، سهام؛ قرشي، محمد الجموعي، (2016) تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلت الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 16.

فريدة، معارفي، (2008) جودة الخدمات المصرفية وعلاقتها بتنافسية البنوك في ظل ادارة الجودة الشاملة، دراسة القرض الشعبي الجزائري-وكالة باتنة- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير-

بسكرة.الصمادي، سامي احمد، زريقات، زياد محمد، بن شائب، مرجانة أحمد، (2013) تحليل تنافسية المصارف التجارية الاردنية ففترة 2000–2009 ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، الجامعة الاردنية، المجلد 9، العدد 1 .

ادارة البحوث والاحصاء، تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، مصرف ليبيا المركزي

ادارة البحوث والاحصاء ،تطور اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية 2008–الربع الثاني 2016) ، مصرف ليبيا المركزي.

التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد 2012 ،مصرف ليبيا المركزي

المراجع باللغة الانجليزية

Al-Muharrami, Saeed (2009), The competition and market structure in the Saudi Arabia banking.Journal of Eonomic Studies Vol.36, No5

Barbara Casu and Claudia Girardone(2006), Bank competition, concentration, and Efficiency in the Single European MArketManchester School, vol74, issue 4, July 2006

Cetorelli, Nicola (2001), Does Bank Concentration Lead to Concentration in Industrial Sectors? , Federal Research Bank of Chicago, March،

Deb, Ashis Taru and Murthy, K.V. Bhanu (2011) , Theoretical Framework of Competition as Applied to Banking Industry, Munich Personal Repec Archive.

Gaddam, L., Alkhathlan, Kh & Malik,S (2009) Commercial banks in Saudi Arabia: a study of financial performance, Journal of International Finance and Economics.22(1):21-32

Hennesey, D.A & Lapan, H. 2007. When different market concentration indices agree. Economic Letters 95: 234240. Htt:// thekeep.eiu.edu/lib_awards_2018_Docs

Iveta Repkova and Daniel Stavarek (2014) ،Concentration and competition in the Banking sector of Turky, Economic Interferences, Vol. XVI, No36, May 2014.

Iveta, Repkova (2012), Market Power in the Czech Banking Sector, Journal of Competitiveness, Vol. 4 XOI, No36, May 2014

Jacob A.Bikker and Katharina Haaf , Measures of competition and concentration in the banking industry :a review of literature , economic & financial modeling, summer20002.

Jeon, Y;& Miller, S. (2002), Bank concentration and performance Department of Economics, Working paper, University of Connecticut

Journal of Economic Studies, Vol. 36, No. 5..Bain,J.S. (1951) Relation of profit rate to industry concentration: American manufacturing, 1936-1940. Quarterly Jurnal of Economics, 65.

Le, Trung H (2014) , Market concentration and competition in Vietnamese Banking sector, Munich Personal RaPEc Archive, paper No.59529

Nafish, Mohammed; Abdulghafar, Ismail; and Junaina, Muhammad (2016) (2016) Concentration and Competition in Dual Banking Industry: A structural Approach, Hurnal Economy Malaysia, 50(2)

Naym, Junnatun, Competition and concentration in Banking sector: Evidence from Bangladish, Awards for Excellence in student Research and Creative Activity- Document 4.

Shaffer, Sh;(1979), the relation between Commercial bank profit rates and banking concentration in Canada. Western Europe and Japan, Journal of Banking Finance, 3.

Troug, Haytem Ahmed, and Sbia, Rashid (2015), The Relationship between Banking Competition and Stability in Developing Countries: The Case of Libya, Munich Personal Repec Archive Paper, No.64932

Tan Yong (2013), Essay on the analysis of performance and competitive condition in Chinese banking industry, thesis of Doctor, University of Portsmouth.